كتاب زبد الأدلة في معرفة الله

للإمام المنصور بالله

عبد الله بن حمزة عليه السلام.

مُنتزع من مجمُوع رسَائله الجُزء الثّاني

(القسم الثاني)

تحقيق

عَبد السّلام بن عبّاس الوجيه

مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية

كتــاب

زبد الأدلة في معرفة الله

من تصنيف مولانا ومالكنا الإمام المنصور بالله أمير المؤمنين

عبد الله بن حمزة بن سليمان بن رسول الله

صلى الله عليه وعلى آله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

باب القول في التوحيد

إن قيل: ما أول ما أوجب الله عليك؟

قلت: النظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى؛ لأن معرفته واجبة، وهي لا تحصل إلا بالنظر والاستدلال.

فإن قيل: ما الدليل على أن للعالم صانعاً حتى يوجب معرفته أو لا يوجبها؟
قلت: لأن هذه الأجسام مُحَدَثَةٌ، والمُحَدَثُ لا بدّ له من مُحدِث.
فإن قيل: ما الدليل على أنه تعالى قادر؟
قلت: لأن الفعل قد صح منه، والفعل لا يصح إلا من قادر.
فإن قيل: ما الدليل على أنه تعالى عالم؟
قلت: لأن الفعل المحكم قد صح منه، والفعل المحكم لا يصح إلا من عالم.
فإن قيل: ما الدليل على أنه تعالى حي؟
قلت: لأنه قادرٌ عالم، والقادر العالم لا يكون إلا حياً.
فإن قيل: ما الدليل على أنه تعالى بصير؟
قلت: لأنه تعالى حي لا آفة به، ومن كان حياً لا آفة به فهو سميع بصير.
فإن قيل: ما الدليل على أنه تعالى قديم؟
قلت: لأنه لو لم يكن قديماً لكان مُحْدَثاً، ولو كان مُحْدَثاً لاحتاج إلى

مُحْدِثٍ، والكلام في موضعه كالكلام فيه، فإن احتاج إلى مُحْدِثٍ آخر أدى إلى الانقياد بما لا نهاية له وذلك محال، وقد ثبت أنه تعالى قديمٌ.

فإن قيل: ما الدليل على أن الله تعالى يستحق هذه الصفات لذاته من دون مؤثر من فاعل أو علة؟

قلت: لأن الفاعل سواه لا يخلو إما أن يكون قديماً أو مُحْدَثاً، ولا يجوز أن يكون قديماً لأنه لا قديم سواه تعالى على ما يأتي بيانه، ولا يجوز أن يكون مُحْدَثاً؛ لأن القديم سبحانه متقدم عليه، ومن حق المؤثر أن يتقدم على ما هو مؤثّر فيه، ولا يجوز أن يستحق هذه الصفات لعلة؛ لأن العلة لا تخلو إما أن تكون معدومة أو موجودة، والموجودة لا تخلو إما أن تكون قديمةً أو مُحْدَثةً، لا يجوز أن يستحقها لعلة معدومة لأنها معه ومعنا على سواء، فلو أوجبت له لأوجبت لنا ومعلوم خلافه، ولا يجوز أن يستحق هذه الصفات لعلة قديمة؛ لأنه لا قديم سواه على ما يأتي بيانه، ولا يجوز أن يستحقها لعلة مُحْدَثةٍ لأن من حق العلة أن تتقدم على معلولها، فلو تقدمت عليه نقضت كونه قديماً وقد ثبت قدمه، ولو تقدم عليها نقض كونها علة، فبقى أنه استحقها لذاته.

فإن قيل: ما الدليل على أن الله تعالى لا يشبه الأشياء؟

قلت: لأنه لو أشبهها لجاز عليه ما جاز عليها من التغيير والزوال والانتقال من حال إلى حال وذلك أمارات الحدوث وقد ثبت أنه تعالى قديم.

فإن قيل: ما الدليل على أنه تعالى لا يُرىَ بالأبصار؟

قلت: لأنه لو صحت رؤيته في حال من الأحوال لرأيناه الآن؛ لأن الحواس

سليمة والموانع مرتفعة وهو تعالى موجود، فلما لم ير مع ذلك علمنا أنه لا يرى بالأبصار في الدنيا والآخرة.

فإن قيل: ما الدليل على أنه تعالى واحد لا ثاني له في القدم والإلهية؟

قلت: لأنه لو كان معه إلهٌ ثاني أدى إلى التمانع بينهما ولأوجد أحدهما ما يكره الآخر وذلك يدل على عجزهما، وقد ثبت كون الباري تعالى قادراً.

باب القول في العدل

إن قيل: ما الدليل على أن الله تعال عدل حكيم؟

قلت: لأنه لا يحمل على الجور والعبث إلا الحاجة والجهل، وقد ثبت أنه تعالى عالم غني فثبت أنه عدلٌ حكيمٌ؛ لأن من علم قبح القبيح وكان غنياً عنه لم يفعله أصلاً شاهداً وغائباً.

فإن قيل: أفعال العباد منهم أو من الله تعالى؟

قلت: بل منهم؛ لأن الله تعالى أمرهم ببعضها ونهاهم عن بعضها وهو لا يأمرهم ولا ينهاهم عن فعله لأنه تعالى عدل حكيم.

فإن قيل: ما الدليل على أنه لا يقضي إلا بالحق؟

قلت: لأن المعاصي باطل، والقضا بالباطل قبيح، والله تعالى لا يفعل القبيح، وقد قال تعالى:﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾[غافر: ٢٠].

فإن قيل: ما الدليل على أن الله تعالى لا يعذب أحداً إلا بذنبه ولا يثيبه إلا بعمله؟

قلت: لقوله تعالى: ﴿فَكُلاً أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾[العنكبوت:٤٠] ولقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾[النجم:٣٩].

فإن قيل: ما الدليل على أن الله تعالى لا يكلف أحداً من عبيده ما لا يطيقه؟

قلت: لأن تكليف ما لا يطاق قبيح والله تعالى لا يفعل القبيح، ولقوله تعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا﴾[البقرة:٢٨٦].

فإن قيل: ما الدليل على أن الله تعالى لا يحب الظلم ولا يريد الكفر ولا يرضى الفساد؟

قلت: لأن ذلك جميعه راجع إلى الإرادة، وإرادة القبيح قبيحة، والله تعالى لا يفعل القبيح على ما تقدم إثباته.

فإن قيل: لم قلت: إن الألم من الله تعالى، ولم قلت: لا بد عليه من العوض؟

قلت: لأن الألم على ذلك الوجه خارجٌ عن مقدور العباد فلا فاعل له إلا الله سبحانه والله تعالى غني عن ظلم العباد وعالم بقبح العبث وغني عنه فلا بد عليه من العوض.

فإن قيل: ما الدليل على أن القرآن كلام الله تعالى؟

قلت: لأن النبي ﷺ كان يدين به ويخبر به، وهو ﷺ لا يدين إلا بالحق ولا يخبر إلا بالصدق لكونه رسول عدل حكيم.

فإن قيل: ما الدليل على أن القرآن مُحْدَثٌ؟

قلت: لأنه مرتبٌ منظومٌ يوجد بعضه في إثر بعض وذلك أمارات الحدوث.

فإن قيل: ما الدليل على أن محمداً ﷺ نبي صادق؟

قلت: لأنه جاء بالمعجزات الذي تشهد بصدق دعواه، ولا يجوز ظهور المعجز إلا على صادقٍ فيما ادّعاه.

باب القول في الوعد والوعيد

فإن قيل: ما الدليل على أن الله تعالى يخلد أهل الجنة فيها؟

قلت: لأنه تعالى وعدهم بذلك وإخلاف الوعد كذب، والكذب قبيح، والله تعالى لا يفعل القبيح.

فإن قيل: ما الدليل على خلود الكفار في النار؟

قلت: لأن الله تعالى وعدهم بذلك وإخلاف الوعيد كذب، والكذب قبيح، والله تعالى لا يفعل القبيح.

فإن قيل: ما الدليل على دخول الفساق النار وخلودهم فيها؟

قلت: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾[الجن:٢٣] والخلود هو الدوام، وإخلاف الوعد كذب، والكذب قبيح، والله تعالى لا يفعل القبيح.

فإن قيل: ما الدليل على جلود النار الكفار في النار؟

قلت: لأن الله تعالى وعدهم بذلك واخلاف الوعيد كذب، والكذب قبيح والله تعالى لا يفعل القبيح.

فإن قيل: ما الدليل على دخول الفساق النار وخلودهم فيها؟

قلت: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾، والخلود هو: الدوام، واخلاف الوعيد كذب والكذب قبيح، والله تعالى لا يفعل القبيح.

فإن قيل: لمن يقضى بشفاعة النبي ﷺ؟

قلت: لا يقضى بها إلا لمن يستحق الجنة دون من يستحق النار لقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾[غافر:١٨]، والفاسق ظالم بالإجماع.

فإن قيل: ما تسمي المرتكبين للكبائر ممن يقر بالشهادتين؟

قلت: أسميهم فساقاً ولا أسميهم كفاراً؛ لأن الكفر أفعال مخصوصة لها أحكام مخصوصة، ولا أسميهم منافقين؛ لأن المنافق من أبطن الكفر وأظهر الإسلام، ولا أسميهم مؤمنين؛ لأن الإيمان اسم شرف، والفاسق يستحق الإهانة فلم يبق سالماً من هذه الموانع وأحد الموانع، الإجماع على تسميتهم فساقاً.

فإن قيل: لم قلت: إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب؟

قلت: لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾[آل عمران:١٠٤]، وهذا أمر والأمر يقتضي الوجوب.

فإن قيل: لم قلتَ: إن الإمام بعد رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب عليه السلام؟

قلت: لقول النبي ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه» وهو لا يريد بذلك إلا إثبات الإمامة له عليه السلام فثبت بذلك كونه عليه السلام إماماً.

فإن قيل: لم قلتَ: إن الإمام بعد علي بن أبي طالب ولداه الحسن والحسين عليهم السلام؟

قلت: لقول النبي ﷺ: «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا وأبوهما

خير منهما»[1] وهذا نص صريح على إمامتهما عليهما السلام.

فإن قيل: لم قلت: إن الإمامة بعد الحسن والحسين عليهما السلام في أولادهما؟

قلت: لإجماع الأمة والعترة عليهم السلام على ثبوتها لهم واجبة فيهم لا فيمن سواهم.

وصلى الله على محمد وآله وسلم



سلسلة

الذهب الإبريز والإكسير العزيز



رواته ذرية سيد المرسلين

عن جدهم يعسوب المسلمين